

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة العدل
القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني
وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي، د. مصطفى العساف، محمد البيرودي، محمد ارشيدات

التمييز ضد: سادة الميراه.

وكيلها المحامي المناب فراس حمادين.

التمييز ضده: محمد ود محمد عبد الهادي بدور.

وكيله المحامي محمد درادكة.

بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٣٠ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف إربد (في الدعوى رقم ٢٠١٦/١٠٥٨٨ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٦) القاضي: برد
الاستئناف التبعي وقبول الاستئناف الأصلي من حيث مقدار التعويض فقط وبنفس
الوقت فسخ القرار المستأنف (الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى رقم
٢٠١٦/٣/٢٨ تاريخ ٢٠١٦/٣/٣٠) والحكم بإلزام المدعى عليها سلطة المياه بدفع
تعويض للمدعي محمود محمد عبد الهادي بدور مقداره (٤٨٠,٤٨٠) ديناراً مع
الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعي عن مرحلتين التقاضي وفائدة سنوية ٩%
تستحق بعد مرور شهر على اكتساب الحكم الدرجة القطعية في حال عدم الدفع ومبلغ
(١٥٠٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هاتين المرحلتين.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

- (١) إن القرار المميز مخالف للقانون والأصول.
 - (٢) إن تقرير الخبرة المعتمد أمام محكمة الاستئناف مخالف للقانون والأصول ومخالف لأحكام القانون المدني ومبني على أساس غير قانوني ومخالف لأحكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك.
 - (٣) إن تقرير الخبرة مخالف لأحكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك وجاء مجحفاً بحق المميزة ومبني على أساس غير قانوني ومخالف للأصول.
 - (٤) لم يستأنس الخبراء بتقرير لجنة المنشئ.
 - (٥) لم يطلع الخبراء على البيوعات التي تمت على قطع الأراضي المجاورة.
- لهذه الأسباب طلب وكيل المميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن المدعي (المميز ضده) أقام بتاريخ ٢٥/٢/٢٠١٦ الدعوى رقم ٢٠١٦/٣٢٨ لدى محكمة بداية حقوق إربد بمواجهة المدعي عليها (المميزة) للمطالبة بالتعويض عن استملاك جزء من قطعة الأرض رقم ٣٤ حوض ١٩/النجار/صمد/تنظيم سكن جـ مقام عليها بناء وأشجار التي يملك المدعي حصصاً فيها وقد استكمل الاستملاك مراحل القانونية مما دعا لإقامة الدعوى.

وبتاريخ ٣٠/٣/٢٠١٦ أصدرت محكمة البداية حكمها المتضمن إلزام الجهة المدعي عليها بمبلغ (٢١٦٠٩,٥٦٨) ديناراً للمدعي وتضمينها الرسوم والمصاريف وألف دينار

أتعاب محاماة والفائدة القانونية ٩% تسري بعد مرور شهر على اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

لم تقبل المدعى عليها بهذا الحكم فطعنت فيه باستئناف أصلي وقدم المدعي استئنافاً تبعياً.

وبتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٦ أصدرت محكمة استئناف إربد حكماً رقم ٢٠١٦/١٠٥٨٨ المتضمن رد الاستئناف التبعي وقبول الاستئناف الأصلي من حيث مقدار التعويض والحكم بإلزام المدعى عليها بمبلغ (٤٨٠,١٩٩٨٠) ديناراً مع الرسوم والمصاريف و (١٥٠٠) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي والفائدة القانونية ٩% تسري بعد شهر على اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

لم تقبل المدعى عليها بالحكم الاستئنافي فطعنت فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٣٠/١٠/٢٠١٦ ضمن المهلة القانونية. وتبلغ وكيل المميز ضده لائحة التمييز ولم يقدم لائحة جوابية.

وعن أسباب التمييز:

وفيما يتعلق بالسبب الأول من حيث مخالفة الحكم المميز للأصول والقانون فقد جاء هذا السبب عاماً مجملاً لم يبين فيه وكيل المميز وجه مخالفة الحكم للأصول والقانون ليتمكن لمحكمتنا بسط رقابتها والرد عليه مما يتعين معه الالتفات عن هذا السبب.

وعن باقي الأسباب المتعلقة بالطعن في الخبرة المعتمدة بهذه الدعوى فإن الخبرة من وسائل الإثبات التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة التمييز إذا جرت الخبرة بصورة موافقة للواقع والقانون والأصول.

مابعد

-٤-

وفي هذه الدعوى نجد إن محكمة الاستئناف كمحكمة موضوع أجرت خبرة تحت إشرافها بمعرفة ثلاثة خبراء ترك لها الطرفان أمر انتخابهم وقد نهضوا بالمهمة الموكولة إليهم وتوصلوا لمقدار التعويض الذي يستحقه المدعي على ضوء مقدار حصصه في قطعة الأرض موضوع الدعوى.

ونجد إن التقدير جاء مماثلاً للتقدير الذي جرى لدعوى أخرى متعلقة بشركاء آخرين وللقطعة ذاتها وهي الدعوى رقم ٢٠١٥/١٧٠٠ بداية التي كانت محل الطعن الاستئنافي رقم ٢٠١٦/٤٧٥٦ حيث قضت المحكمة باعتماد الخبرة المذكورة وتأييد قرارها تمييزاً برقم ٢٠١٦/١٦٩٦ تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ وعلى ضوء ما تقدم وحيث اكتسب التقدير الدرجة القطعية فإن هذه الأسباب تغدو مستوجبة الرد.

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨هـ الموافق ٢٠١٧/٣/١٢م.

برئاسة القاضي

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

رئيس الديوان

دقق/ع م